اعتبار المخاطب وأثره في علاقة التركيب بالمعنى في شرح المفصل لابن يعيش

☜ إعـــداد

د. يوسف أحمد جاد الرب محمد

كلية الآداب - جامعة أسيوط

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، ... وبعد فإن دراسة التراكيب هي لب الدراسات النحوية وجوهرها، ويتعلق ذلك بعناصر أخرى كالمعنى والمخاطب ....، فالمتكلم إذا تكلم فلابد من مخاطب يخاطبه بكلامه الذي تكلم به . ويركز الدرس النحوي في هذه العملية على المخاطب؛ فيعول عليه ويعتبره في أمور متعددة، ويبدو أثر ذلك في علاقة التركيب بالمعنى.

والناظر مليا في المؤلفات النحوية يلحظ ذلك مع اختلاف في الكم وتغاير في الكيف؛ فمن يقرأ كتاب سيبويه يلحظ تحقق هذا الأمر عنده في أبواب نحوية مختلفة . يدلك على ذلك هذه العبارة "... لعلم المخاطب بالمعنى " التي تتردد في جنبات الكتاب؛ وهي "عبارة خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة، ... ومعنى ذلك أن هناك اتفاقا بين المتكلم والمخاطب أبرمه الاتفاق اللغوي ونظامه وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجري في مجالها المألوف يكون لذلك دلالة خاصة، وعندما لا تجري في مجالاتها المألوفة، ... فإنه يشترط أن يكون المخاطب فاهما للمعنى" (النحو والدلالة /٨٨،٨٧).

وإذن فللمخاطب أثره في تحقق المعنى المنوط في التراكيب عند سيبويه في (الكتاب)، وكذلك عند غيره من النحاة خاصة شارحي كتابه.

بيد أن هذا الأمر قد حظي بنصيب وافر عند ابن يعيش، فقد أولاه اهتماما كبيرا في " شرح المفصل " ؛ إذ يرد اعتباره للمخاطب ومن ثم أثر ذلك في علاقة التراكيب بالمعنى، في مواضع كثيرة من شرحه.

فكيف اعتبر ابن يعيش المخاطب؟ وهل كان لذلك أثره في علاقة التركيب بالمعنى؟ وكيف بدا هذا الأثر؟

ذلك ما يطمح هذا العمل أن يستجليه ويحرره، فكان عنوانه :

"اعتبار المخاطب وأثره في علاقة التركيب بالمعنى" . وقد تناولت مسائله كما هي مرتبة في " شرح المفصل " فجاءت في ثلاثة مباحث:

الأول " في الأسماء " والثاني " في الأفعال " والثالث " في الحروف والمشترك ". وتجدر الإشارة إلى أن " الاعتبار " هنا بمعنى الاعتداد بالشئ، والنظر إليه، ووضعه في الحسبان، وليس بمعنى أخذ العبرة والاتعاظ. وهذا احتراز لما قد يتبادر إلى الذهن من المعنى الثاني، فالمعنى الأول هو المراد في هذا البحث على مداره.

المبحث الأول

" في الأسماء "

يعد هذا المبحث صلب العمل؛ إذ يحظى بنصيب وافر من مواضع اعتبار المخاطب وأثره في علاقة التركيب بالمعنى، وقد بدت على النحو الآتي:

١ ــ في خصائص الأسماء (الإسناد) :

يجعل ابن يعيش من خصائص الاسم جواز الإسناد إليه، فهذا شئ خاص به دون قسيميه الفعل والحرف؛ حيث لا يقع بهما إسناد، معللا ذلك بأن الفعل خبر وعند إسناد الخبر إلى مثله لا تحصل الفائدة للمخاطب. حيث يقول: "ومن خواص الاسم جواز الإسناد إليه،فالإسناد وصف دال على أن المسند إليه اسم، إذ كان مختصا به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وذلك لأن الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا" ([١]).

وإذن فابن يعيش هنا يعتبر المخاطب وإفادته في مسألة الإسناد، وعليه فيجوز لبعض العناصر اللغوية أن يسند إليها ولا يجوز لبعضها الآخر هذا الأمر؛ فالمعول عليه هنا المخاطب وتحقق الفائدة له. وقد أكد ذلك ابن يعيش في تفسيره كيفية تحقق هذه الفائدة؛ "إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف نحو قام زيد، والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة؛ ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضا شيئ لأن الحرف لا معنى له في نفسه؛ فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره، فلذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده"([٢]).

---

[١] ــ شرح المفصل ١/٢٤ .

[٢] ــ شرح المفصل ١/ ٢٤.

فكلام ابن يعيش هنا يظهر فيه أثر اعتبار المخاطب في علاقة المعنى بالتركيب؛ حيث يجوز لبعض العناصر اللغوية الإسناد إليها وإسنادها، ويجوز لبعضها الإسناد فحسب، كما لا يجوز لبعضها الآخر أن يكون مسندا إليه ولا مسندا. ومناط ذلك كله تحقق المعنى في التركيب، ومن ثم إفادة المخاطب.

٢ ـ في المبتدأ والخبر (التعيين):

يعرض ابن يعيش لمسألة التعيين في المبتدأ والخبر، فيجعل الأصل في الأول المعرفة والأصل في الثاني النكرة، معتبرا المخاطب وإفادته في تعليله لذلك؛ إذ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب، ولذلك لم يجز الإخبار عن النكرة، لأنه لا تتحقق فيه الفائدة للمخاطب. ثم يعول ابن يعيش على معرفة المخاطب وعلمه وليس المتكلم، فمقياس النكرة هنا هو عدم معرفة المخاطب وإن وقعت للمتكلم، فالتعريف والتنكير هنا بالنسبة إلى المخاطب لا المتكلم. يقول ابن يعيش:

" أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ...، فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، فإنما ينتظر الذي لا يعلمه، فإذا قلت قائم أو حكيم، فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم، فلو عكست وقلت: قائم زيد، فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبرا مقدما يستفيده المخاطب، ولا يصح أن يكون زيد الخبر؛ لأن الأسماء لا تستفاد، ولا يساوي المتكلم المخاطب لأن النكرة مالا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ... فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب".([٣])

---

[٣] ـ شرح المفصل ١/٨٥ ، ٨٦.

وإلى هذا المعنى نفسه قد ذهب المبرد؛ " فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع، ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق، أو ما أشبهه، صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر...، فلما كان يعرف زيدا، ويجهل ما تعرفه عنه، أفدته الخبر، فصح الكلام" ([٤]).

فكلام المبرد يشير إلى أركان المسألة وهي المتكلم والسامع (المخاطب) والكلام فلدينا متكلم يصدر كلاما لسامع يجهل طرفا من هذا الكلام ولا يعرفه، ولكي تتم هذه العملية لابد أن يكون طرف من الكلام مجهولا ثم يخبر به المتكلم السامع فيصبح معلوما لدى السامع كما هو معلوم لدى المخاطب وبذلك يصبح الكلام ذا معنى وتتحقق به الفائدة للمخاطب. فـ" جملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا، فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر، لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به" ([٥]).

و(السامع) عند كل من المبرد وابن السراج فيما سبق هو (المخاطب) في كلام ابن يعيش، وقد صرح به الرضي عندما أورد قولا لابن الدهان ــ مستحسنا إياه في هذه المسألة ــ وهو أنه "إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم،... فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل.... شيئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه "([٦]).

---

[٤] ــ المقتضب ٤/٢٦.

[٥] ــ الأصول في النحو ١/٥٩.

[٦] ــ شرح الرضي على الكافية ١/٢٣١.

فالرضي يؤكد ما ذهب إليه ابن الدهان في ذلك، بجعله ضابط جواز الإخبار عن المبتدأ هو "عدم علم المخاطب" بقطع النظر عن كونه معرفة أم نكرة. وبذلك يتأكد ما ذهب إليه ابن يعيش هنا من اعتبار المخاطب وأثر ذلك في علاقة التركيب بالمعنى، إذ تصبح بعض التراكيب جائزة لتحقق المعنى وحصول الفائدة للمخاطب، كما يصبح بعضها الآخر غير جائز لذلك.

٣ ــ في المبتدأ والخبر (الإخبار بالظرف عن الجثة):

يعول ابن يعيش على المخاطب ومدى إفادته في مسألة الإخبار عن الجثة وجوازه أو عدم جوازه مع ظرف المكان وظرف الزمان؛ فالمبتدأ الجثة إذا أخبرت عنه بالمكان استفاد المخاطب، أما إذا أخبرت عنه بالزمان لم يفد المخاطب شيئا، ولذلك جاز الأول ولم يجز الثاني؛ تقول: زيد خلفك، ولا تقول: زيد اليوم. يقول ابن يعيش: "فإذا كان المبتدأ جثة نحو زيد وعمرو وأردت الإخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك :زيد عندك وعمرو خلفك. وإذا كان المبتدأ حدثا نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان، والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان ... فإذا خصصته استفاد المخاطب ما لم يكن عنده، وكذلك الحدث : القتال أمامك، يجوز أن يقع في مكان غير ذلك. وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد، ... فإذا قلت: القتال اليوم، استفاد المخاطب ما لم يكن عنده، لجواز أن يخلو الوقت من ذلك الحدث، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ... فإذا أخبرت وقلت: زيد اليوم، لم تفد المخاطب شيئا ليس عنده"([٧]).

فمسألة الجواز وعدمه هنا ــ في الإخبار بالظرف ــ تتوقف على الفائدة التي تتحقق للمخاطب، وهذا بدوره يتعلق بالمعنى الذي يفيده التركيب؛ وقد بدا ذلك جليا في قول المبرد: "فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث؛ لأن الاستقرار فيها لا معنى له. ألا ترى أنك تقول: زيد عندك يوم الجمعة؛ لأن معناه زيد استقر عندك في هذا

---

[٧] ــ شرح المفصل ١/٨٩.

اليوم، ولو قلت: زيد يوم الجمعة لم يستقم؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو منه زيد ولا غيره فلا فائدة فيه ،... فأما قولهم: الليلة الهلال... إنما استقام هذا، لأن فيه معنى الحدوث. إنما يريد الليلة يحدث الهلال. فللمعنى صلح" ([٨]).

يبدو المعنى ــ إذن ــ في صحة التراكيب وعدمه، وبالتالي تحقق الفائدة للمخاطب وعدمه؛ وعليه ساغ الإخبار بظرف المكان عن الجثة؛ "وأما الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بالقصد، من غير أن يكون الكلام أحيل عن طريقته فشيئ لم يعقل وجوده، لأنه لا فائدة فيه، لو قلت زيد يوم الخميس ....، لكان خلفا ،وليس كذلك ظرف المكان، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد عندك، فلا قصد لك إلا الإخبار عنه باستقراره في هذا المكان، وليس المقصود غير ما ظهر من اللفظ " ([٩]).

وهكذا يبدو أثر اعتبار المخاطب في علاقة التراكيب بالمعنى وصحته وتحقق الفائدة للمخاطب.

٤ــ في المبتدأ والخبر (كونهما معرفتين):

يجوز ابن يعيش أن يكون المبتدأ والخبر كلاهما معرفتين كما في: زيد أخوك، معتبرا المخاطب في ذلك؛ فالجواز هنا إنما يكون إذا كان المخاطب يعرف المبتدأ (زيد) على انفراده، دون أن يعلم أنه (أخوه). وعلى الجانب الآخر أيضا؛ كأن يعلم أن له أخا (الخبر) ولكنه لا يعلم أنه زيد هذا (المبتدأ)، فتقول: زيد أخوك. وتتحقق الفائدة هنا باجتماعهما معا، وذلك ما يستفيده المخاطب، وهو في كل خبر معرفة عن المعرفة. يقول ابن يعيش: "وقد يكون المبتدأ والخبر معا معرفتين ... فإذا قلت: زيد أخوك، وأنت تريد أخوة النسب فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخا ولا يدري أن زيد هذا. فتقول: زيد أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة

---

[٨] ــ المقتضب ٣٢٩/٤، ٣٥١. وانظر: الأصول في النحو ٦٣/١. شرح الرضي على الكافية ٢٤٨/١، ٢٤٩.

[٩] ــ البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٠٥/١.

في اجتماعهما وذلك الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة" ([١٠]).

وهذا ما ذكره ابن السراج في (الأصول)، في عرضه لأحوال المبتدأ والخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما، وقد أكد على أن الفائدة في مجموعهما، وهو ما يستفيده المخاطب([١١]).

وإلى ذلك يذهب الشيخ خالد الأزهري مركزا على المعنى المنوط به الغرض؛ ففي "نحو: زيد أخوك، فإن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض؛ فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، ولا يصح لك أن تقول: أخوك زيد. وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك، هذا هو المشهور"([١٢]).

وقد استند ابن هشام إلى "علم المخاطب" عندما عرض لما يعرف به المبتدأ من الخبر ووجوب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في مسائل منها كونهما معرفتين في قوله: "والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف، كزيد في: زيد الفاضل، أو كان هو المعلوم عند المخاطب. كأن يقول: من القائم؟ فتقول زيد القائم، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ" ([١٣]).

---

[١٠] ــ شرح المفصل ٩٨/١.

[١١] ــ الأصول في النحو ٦٦/١ ، ٦٥.

[١٢] ــ شرح التصريح ١٧١/١،١٧٢.

[١٣] ــ مغني اللبيب ٤٥١/٢.

كما أكد ذلك في موضع آخر، تحت ما يعرف به الاسم من الخبر؛ حيث ذكر "أن لهما ثلاث حالات: إحداهما أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر،... وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم ..." ([١٤]).

وجلي تركيز ابن هشام هنا على المخاطب وعلمه أو جهله بأحد الاسمين أو النسبة بينهما وتمييز أحد الاسمين من الآخر.

٥ ــ في التحذير:

يعول ابن يعيش هنا على المخاطب وعلمه بأمر ما في تفسيره تراكيب بعض الأمثال، معللا عدم ظهور الأفعال فيها وكون الأسماء المنتصبة عوضا عنها بعلم المخاطب أنه محمول على أمر غير ما كان فيه. يقول ابن يعيش: "... ومن ذلك حسبك خيرا لك، ووراءك أوسع لك، ... فقولك: حسبك أمر كأنك قلت: اكفف عن هذا الأمر واقطع وائت خيرا لك. وقولهم: وراءك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذي هو وراءك وائت مكانا أوسع لك، فالأول منهي عنه والثاني مأمور به؛ إلا أن أفعال هذه الأشياء لا تظهر؛ لأنه كثر استعمالها، وعلم المخاطب أنه محمول على أمر غير ما كان فيه، فصارت هذه الأسماء عوضا من اللفظ بالفعل" ([١٥]).

وجلي ارتكان ابن يعيش على المعنى الكامن في التركيب هنا؛ فـ(وراءك) معناه: خل هذا المكان ...، فكأنه يحذره ؛ فالمراد هنا "تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه" ([١٦]). فهو نهي. و(أوسع لك) معناه: ائت مكانا أوسع لك، فهو أمر. ومعنيا النهي والأمر في التركيب يحتاجان إلى فعلين، لم يظهرا، لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب أنه منهي عن شيئ كان فيه، مأمور بشيئ لم يكن فيه. يقول سيبويه: "ومما ينتصب في هذا الباب على الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيرا لكم) و (وراءك أوسع لك) إذا

---

[١٤] ــ مغني اللبيب ٤٥٢/٢.

[١٥] ــ شرح المفصل ٢٨/٢ .

[١٦] ــ شرح التصريح ١٩٢/٢.

كنت تأمر،... وإنما نصبت خيرا، وأوسع لك، لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى،... فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر ... " (١٧).

ومن الملاحظ أن المعنى في علاقته بالتركيب هنا لا يعتمد على علم المخاطب فحسب، بل على كثرة الاستعمال مع علم المخاطب بما سبق.

٦ــ في الحال (الترتيب بين الحالين):

يبدو اعتبار المخاطب وعلمه بالأمر هنا في جواز تقديم أي الحالين، بقطع النظر عن تعيين أيهما صاحب الحال الأولى، وأيهما صاحب الحال الثانية في مثل قولك: رأيت زيدا مصعدا منحدرا. يقول ابن يعيش: "وأما قولهم: رأيت زيدا مصعدا منحدرا، ورأيت زيدا ماشيا راكبا، إذا كان أحدهما مصعدا والآخر منحدرا وأحدهما ماشيا والآخر راكبا، فالمراد أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر، فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد، وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر فإنه لا بأس عليك بتقدم أي الحالين شئت" (١٨).

فكلام ابن يعيش يشير إلى أنه باعتبار المخاطب هنا في علمه من المصعد ومن المنحدر يسوغ تقديم أيهما، وهو ما لم يكن سائغا من قبل، وبذلك يتبدى أثر اعتبار المخاطب في علاقة التركيب بالمعنى.

٧ ــ في الحال (إعمال الإشارة والتنبيه في الحال):

يعمل ابن يعيش كلا من التنبيه والإشارة في الحال، معتبرا المخاطب هنا، إذ الغرض هو تنبه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه في مثل قولك: هذا عمرو منطلقا. يقول ابن يعيش: " ...ومن ذلك: هذا عمرو منطلقا، فـ(هذا) مبتدأ و(عمرو) الخبر و(منطلقا) نصب على الحال، والعامل فيه أحد شيئين إما التنبيه وإما الإشارة... فإذا أعملت التنبيه

---

١٧ ــ الكتاب ٢٨٢/١ ، ٢٨٣.

١٨ ــ شرح المفصل ٥٦/٢ .

فالتقدير: انظر إليه منطلقا، وإذا أعملت الإشارة فالتقدير: أشير إليه منطلقا، والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه..."([19]). وهذا ما ذهب إليه سيبويه؛ ففي "قولك: هذا عبد الله منطلقا. إنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك،... وإنما أشار فقال: هذا منطلق...ينتصب على أنه حال مفعول فيها"([20]).

وقد جاء في"التعليقة": "قال أبو علي: يقول: يريد في النصب أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه..."([21]).

كما جاء في" النكت": "... والمقصد أنك أردت أن تنبه المخاطب لزيد في حال انطلاقه فلا بد من ذكر(منطلقا) لأن الفائدة تنعقد به،... والأصل في المسألة: زيد منطلق، ثم اتفق قرب زيد منك، فأردت أن تنبه المخاطب عليه وتقربه له فأدخلت (هذا)"([22]).

٨ ــ في الاستثناء [حذف المستثنى بعد (إلا) و(غير)]:

يرجع ابن يعيش ــ في الاستثناء ــ جواز حذفهم المستثنى بعد (إلا) و(غير) مع (ليس) خاصة إلى علم المخاطب بمراد المتكلم، حيث يقول: "قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير، وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد المتكلم، وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا. والمراد ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك. ولو قلت بدل ليس لا يكون إلا، أو لم يكن غير لم يجز، فإذا قالوا: ليس إلا، وليس غير، فإنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخاطب...".([23])

---

[19] ــ شرح المفصل٢/٥٨.

[20] ــ الكتاب٢/٨٧. وانظر: المقتضب٤/١٦٨.

[21] ــ التعليقة على كتاب سيبويه١/٢٦٦.

[22] ــ النكت في تفسير كتاب سيبويه١/٤٨١.

[23] ــ شرح المفصل ٢/٩٥ .

حذف المستثنى في مثل هذا الموضع ــ إذن ــ جاز اكتفاء بمعرفة المخاطب وعلمه بمراد المتكلم من الكلام، ولذلك جاز في مثل هذا التركيب خاصة دون غيره لتحقق هذا المعنى فيه. وقد سبق إليه سيبويه، جاعلا غرضه التخفيف مع الاكتفاء بعلم المخاطب حيث يقول: "هذا باب يحذف فيه المستثنى استخفافا. وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني" ([٢٤]).

٩ ــ (لا) النافية للجنس (في مجيء اسمها معرفة):

يخرج ابن يعيش مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة (علما) في مثل قولنا: قضية ولا أبا حسن لها، على المعنى الذي يعتبر فيه علم المخاطب، أي: على أنه نفي منكورين كلهم في صفة (علي) فمراد النفي هنا العموم والتنكير، وليس نفي هؤلاء المعرفين، وعلم المخاطب أنه قد دخل في جملة المنكورين، حيث يقول: "وقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فالمراد علي بن أبي طالب (رضوان الله عليه) أي: مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاضل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرفين، وعلم المخاطب أنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين ..."([٢٥]).

وقد ذهب سيبويه إلى هذا المعنى حيث يقول:

"واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا، فأما قول الشاعر: لا هيثم الليلة للمطي، فإنه جعله نكرة،... وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا (رضي الله عنه) ، فقال ــ أي الخليل ــ : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في

---

[٢٤] ــ الكتاب ٢/٣٤٤، ٣٤٥.

[٢٥] ــ شرح المفصل ٢/١٠٤.

النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي، وأنه قد غيب عنها..."([٢٦]).

المعنى ــ إذن ــ المتضمن في التركيب، وعلم المخاطب بما فيه سوغا مثل هذا التركيب وأجازاه. يقول المبرد: "...ومثل ذلك قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، أي قضية ولا عالم بها، فدخل علي (رضي الله عنه) فيمن يطلب لهذه المسألة"([٢٧]).

١٠ ــ الإضافة (في الأسماء الملازمة للإضافة):

يعول ابن يعيش على المخاطب ويعتبر علمه بالشيئ في تفسيره تحقق الفائدة وعدمها في لزوم بعض الظروف الإضافة وعدم لزومها، حيث يقول: "من الأسماء ما يلزم الإضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل مفردا، وذلك ظروف وغير ظروف، فمن الظروف الجهات الست... فهذه الظروف تلزم الإضافة، وإنما لزمت الإضافة هذه الأشياء لأنها أمور نسبية، فإن فوقا يكون بالنسبة إلى شيئ فوقا، وتحتا بالنسبة إلى شيئ آخر وكذلك أمام وسائرها، فلزمها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة، وقال أبو العباس المبرد إنما لزمت هذه الظروف الإضافة لعدم إفادتها مفردة، ألا ترى أنك إذا قلت: جلست خلفا، فالمخاطب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون خلفا لشيئ، فإذا أضفته عرف وحصل منه فائدة "([٢٨]).

مسألة الإضافة وعدمها في بعض الأسماء (الظروف) ــ إذن ــ أمر مرده إلى المعنى وعلم المخاطب ومعرفته وعليه تتحقق الفائدة، ولذلك جاءت بعض الظروف كـ(قبل) و(بعد) غير مضافة، مع أن أصلهما الإضافة، وذلك لما سبق. يقول السيرافي: " ... وأما (قبل) و(بعد) فإن أصلهما في الكلام أن يكونا مضافتين، وكذلك حقهما في معناهما، كقولك: جئتك قبل يوم الجمعة، وقبل و بعد يوم التقينا فيه، فحذف ما أضيفتا إليه واكتفى بمعرفة المخاطب، فصار بمنزلة بعض الاسم؛ لأن المضاف والمضاف إليه

---

[٢٦] ــ الكتاب٢/٢٩٦،٢٩٧.

[٢٧] ــ المقتضب٤/٣٦٣. وانظر: الأمالي الشجرية١/٢٣٩،٢٤٠.

[٢٨] ــ شرح المفصل ٢/١٢٦،١٢٧.

كشيئ واحد، فلما بقي المضاف دون المضاف إليه وتضمن معنى الإضافة وجب أن يبنى، لأن بعض الاسم مبني فإذا نكرا لحقهما الإعراب، كقولك: جئتك قبلا يا هذا، ومن قبلٍ ومن بعدٍ، لأنهما إذا نكرا لم يتضمنا معناهما مضافين، لأن المخاطب لم يعرف معناهما مضافين، فلم يصيرا كبعض الاسم ... "([٢٩]).

معرفة المخاطب وعلمه ــ إذن ــ له أثره علاقة التركيب بالمعنى هنا، إذ يفسر في ضوء ذلك ملازمة بعض الظروف للإضافة وعدم ملازمتها (بناؤها)؛ بل إن السيرافي يذهب في هذا إلى ما هو أعمق من ذلك، رابطا في إحكام بين المعنى في التركيب ومعرفة المخاطب به، وذلك في بيانه وجه كون (قبل) و(بعد) منكورين في حال ومعروفين في حال عندما يكونان مفردين (غير مضافين) حيث يقول: "أما كونهما معروفين فأن يكون المضاف إليه المحذوف منهما معرفة فيتعرفان به، فإذا حذفته لمعرفة المخاطب به فقد فهم بهما مفردين ما كان يفهمه بهما مضافين، فهما على حدهما في التعريف، ومن ذلك قوله عز وجل: (لله الأمر من قبل ومن بعد) أراد من قبل الأشياء ومن بعدها، فحذف الأشياء وفهم المعنى، وإذا كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور وحذف المضاف فبقيا على التنكير، ...والذي قلناه في (قبل) و(بعد) هو العلة في (أول) وفي (وراء) و (قدام) وهذه الظروف إذا حذفت المضاف إليه حكمهن حكم (قبل) و(بعد) " ([٣٠]).

ونص السيرافي هذا ــ وإن طال ــ يؤكد ما ذهب إليه ابن يعيش من اعتبار المخاطب وعلمه ومعرفته أمورا في علاقة التركيب بالمعنى.

١١ــ الإضافة (في حذف المضاف):

يعتبر ابن يعيش المخاطب في تسويغه حذف المضاف إليه كثيرا، إذ يقول: "اعلم أن المضاف قد حذف كثيرا من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذ لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى،

---

[٢٩] ــ شرح كتاب سيبويه ١/١٣٠، ١٣١. وانظر النكت ١/١١٣ .

[٣٠] ــ شرح كتاب سيبويه١/١٣٢، ١٣٣.

فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا "([٣١]).

حذف المضاف ــ إذن ــ واقع في لغة العرب كثير في كلامهم، خاصة إذا دل عليه دليل من معنى أو قرينة أو غيرهما، ولا خلاف عند النحاة على ذلك. يقول ابن الشجري: "إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارهم وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى، وأحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو قياس ... "([٣٢]).

ويبدو في كلام ابن يعيش اعتباره المخاطب في ذلك وعلاقته بالمعنى، فحذف المضاف من تركيب الإضافة إنما يسوغ ثقة بعلم المخاطب وفي ضوء تحقق المعنى المراد أيضا ،فالأمر مرده المعنى المتحصل من اللفظ وليس عدده .

١٢ــ الإضافة (في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) :

يشير ابن يعيش إلى نوع من الإضافة لا يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ،وذلك لأنه يلبس، كقولك: رأيت هندا ،وأنت تريد غلام هند. ثم يذكر مجئ شيئ يسير منه اعتمادا على دلالة الحال عليه ومعرفة المخاطب أو مشاهدته كذلك، حيث يقول: "وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه،... وهو كثير واسع، وكان أبو الحسن مع كثرته لا يقيسه، بل يقصره على المسموع منه، فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه، لو قلت: رأيت هندا، وأنت ترد غلام هند، لم يجز لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام، وقد جاء من ذلك شيئ يسير؛ للثقة بدلالة الحال عليه وإخبار القائل أو معرفة المخاطب، قال ذو الرمة:

عشية فر الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

---

[٣١] ــ شرح المفصل ٢٣/٣.

[٣٢] ــ الأمالي الشجرية ٥١/١، ٥٢ .

قال ابن الكلبي الهوبر هو يزبد بن هوبر، كان قتل في المعركة فحذف المضاف؛ لأن المخاطب مشاهد لذلك في الحرب فلا يشكل عليه المقتول،... وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس، كان ذلك لثقة الشاعر بعلم المخاطب..."([٣٣]).

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإعرابه بإعرابه واقع كثير في اللغة، ولا خلاف عليه عند النحاة. يقول ابن الشجري: "وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فكثير جدا،... وذلك نحو قولهم: صلى المسجد، أي: أهل المسجد ومنه قوله تعالى (وإلى مدين أخاهم شعيبا) أي: إلى أهل مدين..."([٣٤]).

وجلي أن حذف المضاف فيما سبق لا يلبس، فإذا ألبس لم يجز، لكن ابن يعيش يورد شيئا قليلا منه مرتكنا فيه إلى المخاطب، إذ لا يسوغه إلا فهم المخاطب للمعنى وعلمه به ومعرفته إياه، وإن كانت مع ذلك أمور أخر كدلالة الحال وغيرها.

١٣ــ الإضافة (في حذف المضاف إليه):

يعتبر ابن يعيش هنا المخاطب ومعرفته في مسألة حذف المضاف إليه سواء أكان ضميرا أم غيره. يقول: "... وإنما يحذف المضاف إليه إذا جرى ذكر قوم فتقول: مررت بكل، أي بكلهم، ومررت ببعض، أي ببعضهم، وتستغني بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه" ([٣٥]).

فابن يعيش هنا يسوغ حذف المضاف إليه في مثل هذه التراكيب اعتمادا على المخاطب ومعرفته ما جرى ذكره من الكلام .

١٤ ــ التوابع (في التوكيد) :

ينظر ابن يعيش إلى المخاطب ويعول عليه في باب " التوكيد " حيث إن غرض التأكيد إزالة ظن المخاطب وتأمين غفلته، إذ يقول: "فائدة التوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل، وذلك أن المجاز في كلامهم كثير شائع،... وإذا كان

---

[٣٣] ــ شرح المفصل ٣/٢٣:٢٥.

[٣٤] ــ الأمالي الشجرية١/٣٢٣،٣٢٤.

[٣٥] ــ شرح المفصل ٣/٣٠.

كذلك وقلت جاء زيد، ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه أو ذهابا عن مراده، فيحمله على المجاز فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم، فيقال: جاء زيد زيد، وكذلك النفس والعين إذا قلت: جاءني زيد نفسه أوعينه، فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ويؤمن غفلته "([٣٦]).

غرض التوكيد ــ إذن ــ لفظيا كان أو معنويا مرتبط بالمخاطب ومنوط به وهو متعلق بالمعنى أيضا، إذ يمكن المعنى في نفس المخاطب ويزيل الظن أوالوهم ويرفع المجاز عنده. وهو ما أكده الشلوبين في شرحه "المقدمة الجزولية " إذ يقول: " وإفادة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكر ،وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في كلامه، وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم في كلامه موضع الأخص ..."([٣٧]).

والمقصود بالسامع عند بعضهم هو المخاطب عندنا، وهو كما ورد عند "ابن الربيع" في قوله: "التوكيد تمكين المعنى في نفس السامع، وإثبات الحقيقة، ورفع المجاز " ([٣٨]).

وجلي مما سبق أن أغراض التوكيد تتمحور حول المخاطب والمعنى الذي تضمنه التراكيب، وفي هذا تأكيد لاعتبار المخاطب وأثر ذلك في علاقة التراكيب بالمعاني المتضمنة فيها.

---

[٣٦] ــ شرح المفصل ٣/٤٠، ٤١.

[٣٧] ــ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٤.

[٣٨] ــ البسيط ١/٣٦١.وانظر شرح الرضي ٢/٣٥٧.

١٥ــ التوابع (في أغراض النعت) :

يعتبر ابن يعيش المخاطب هنا، حيث يجعل من أغراض النعت تعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، حيث يقول: " وقد يجئ النعت لمجرد الثناء والمدح، لا يراد به إزالة اشتراك ولا تخصيص نكرة، بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم أو تحقير، وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو قولك: جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل، تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة،... وتقول في الذم: رأيت زيدا الجاهل الخبيث، ذممته بذلك، لا أنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفا بهذه الأوصاف" ([٣٩]).

ثمة ضرب من النعت ــ إذن ــ لا يأتي لغرض إزالة اشتراك المنعوت مع غيره، ولا لتخصيص نكرة، وإنما للمدح أو الذم فحسب، هذا النوع يراعى فيه المخاطب؛ حيث يكون من أغراضه تعريف المخاطب من أمر المنعوت ما كان يجهله، وأكثر ما يكون ذلك عندما يكون المنعوت معلوما عند المخاطب. يقول ابن عصفور: "... وإن كان المنعوت معلوما عند المخاطب ، فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح أو ترحم أو ذم ..."([٤٠]).

ويؤكد الرضي ما ذهب إليه ابن يعيش من اعتبار المخاطب، ففي شرحه لأغراض النعت يربط الرضي النعت عندما يكون للمدح والثناء أو الذم بكون الموصوف معلوما عند المخاطب،سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم (بسم الله الرحمن الرحيم)،... أو كان مما له شريك فيه، نحو: أتاني زيد الفاضل العالم، أو الفاسق الخبيث، إذا عرف المخاطب زيد الآتي قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم "([٤١]).

---

[٣٩] ــ شرح المفصل ٣/٤٧، ٤٨.

[٤٠] ــ شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)١/٨١.

[٤١] ــ شرح الرضي ٢/٢٨٨.

١٦ ــ التوابع (في النعت الجملة):

يعتبر ابن يعيش المخاطب ومعرفته أمورا في مسألة الجملة التي تقع صفة، وبيان الغرض من الصفة في قوله: "وشرطنا في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب،... لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له، ليست لمشاركه في اسمه"([٤٢]).

ويوافق الرضي ابن يعيش فيما ذهب إليه من اعتبار المخاطب ومدى علمه ومعرفته أمورا، وذلك في إطار تعليله للجملة التي هي صفة أو صلة في وجوب كونها خبرية؛ وذلك لتعرف المخاطب ما كان مبهما واتصاف ذلك بمضمون الصفة والصلة، حيث يقول: "وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة، كونها خبرية، لأنك إنما تجيئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول، من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذن إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الخبرية"([٤٣]).

١٧ ــ التوابع (في ترتيب المعارف والنعت بها أو نعتها):

في ترتيب المعارف وأيها أخص ــ وذلك في إطار نعتها أو النعت بها ــ ينظر ابن يعيش في ذلك إلى المخاطب ومعرفته على من يعود الضمير ومن يعني. حيث يقول: " واعلم أن المعارف مرتبة في التعريف والترتيب المذكور فاعرفها، وأخصها المضمرات؛ وذلك لأنك لا تضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره، ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني ..." ([٤٤]) .

---

[٤٢] ــ شرح المفصل٣/٥٣.

[٤٣] ــ شرح الرضي٢/٢٩٩. وانظر: شرح التصريح١/١٤١.

[٤٤] ــ شرح المفصل ٣/٥٦ .

وإذن فالمخاطب معتبر هنا وله أثره في ترتيب المعارف وأخصيتها، فما جعل المضمر له السبق فيها إلا معرفة المخاطب على من يعود ذلك المضمر ومن المعني به

١٨ ــ التوابع (في نعت المضمر و اسم الإشارة والنعت بهما):

في مسألة وصف بعض المعارف وكذلك الوصف بها يعول ابن يعيش على المخاطب في أمور متعددة، يتوقف عليها وصف هذه المعارف أو الوصف بها وعدمه؛ فالمضمرات لا توصف، لأن المخاطب يعرف المقصود بها وإلى من تعود ومن تعني. يقول ابن يعيش: فأما المضمرات فلا توصف؛ وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها، إذ كنت لا تضمر الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود ومن تعني، فاستغنى لذلك عن الوصف..."([٤٥]).

وفي وصف أسماء الإشارة والوصف بها أيضا يعتبر ابن يعيش المخاطب ومدى الإبهام الواقع عليه، هذا في وصفها. وكذلك في الوصف بها ينظر ابن يعيش ــ في تفسير ذلك ــ إلى وجود عهد في ذلك بينك وبين المخاطب وعدم وجوده، حيث يقول: "وأما أسماء الإشارة فتوصف ويوصف بها؛ فتوصف لما فيها من الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا، وأشرت إلى حاضر، وكان هناك أنواع من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارة إلى كل واحد منها، فيبهم على المخاطب إلى أي الأنواع وقعت الإشارة ،فتفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان. ويوصف بها لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات..."([٤٦]).

ثمة اعتبارات مختلفة ــ إذن ــ للمخاطب ينظر إليها في المعارف حال وصفها أو الوصف بها، كما بدا في كلام ابن يعيش هذا. وهو ما نظر إليه الرضي أيضا في تفسيره لتسمية أسماء الإشارة والموصولات بالمبهمات؛ إذ يرجع ذلك إلى الإبهام عند المخاطب، حيث يقول: "ويعنى بالمبهمات أسماء الإشارة والموصولات، وإنما سميت مبهمات وإن كانت معارف؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشارا إليها، وكذا

---

[٤٥] ــ شرح المفصل٣/٥٦.

[٤٦] ــ شرح المفصل٣/٥٧.

الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب، ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم؛ لأن ما يعود إليه متقدم، فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به، وكذا ذو اللام العهدية"([٤٧]).

١٩ ــ التوابع (في تفسير البدل):

في تفسير البدل يعتبر ابن يعيش المخاطب ومدى علمه بالاسم الثاني واشتهاره عنده، وكذلك مدى علم المخاطب ومعرفته بأن الثاني هو الأول، وعدم علمه ومعرفته بذلك، حيث يقول: "البدل ثان يقدر في موضع الأول، نحو قولك: مررت بأخيك زيد، فزيد ثان من حيث كان تابعا للأول في إعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الأول، حتى كأنك قلت: مررت بزيد، فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول، والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم و ببعضها عند آخرين فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهرا عند المخاطب ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، فإذا قلت: مررت بعبد الله زيد، فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد، وقد يكون عارفا بزيد ولا يعلم أنه عبد الله، فتأتي بالاسمين جميعا لمعرفة المخاطب..."([٤٨]).

ويتمثل اعتبار المخاطب هنا في احتمالية أن يكون الاسم (الأول) مشتهرا عند (المخاطب) فيذكر الاسم (الثاني) الذي هو (البدل) لإزالة التوهم، ومن ثم يؤتى بالاسمين معا من أجل "معرفة المخاطب".

وإلى نحو ذلك يشير الرضي، خاصة في بدل الكل حيث يعلق شارحا قول ابن الحاجب عن بدل الكل إن"مدلوله مدلول الأول" بأن ذلك فيه تسامح لتغاير المدلولين، لأن الأول لو كان عين مدلول الثاني لكان الثاني توكيدا، معولا في هذا المعنى على علم المخاطب. يقول ابن يعيش: "قوله (فالأول مدلوله مدلول الأول) فيه تسامح؛ إذ مدلول

---

[٤٧] ــ شرح الرضي٣/٢٤٠.

[٤٨] ــ شرح المفصل٣/٦٣،٦٤.

قولك: (أخيك) في: مررت بزيد أخيك، لو كان عين مدلول زيد، لكان توكيدا، و(أخوك) يدل على أخوة المخاطب، ولم يكن يدل عليها زيد، لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر"([٤٩]).

٢٠ ــ التوابع (في بدلي البعض والاشتمال):

في شرح ابن يعيش أن الذي "عليه الاعتماد " في البدل إنما هو الاسم الثاني، وإنما يذكر الأول على سبيل التوطئة، يعتبر ابن يعيش المخاطب في مسألة رفع الظن عنه أو عدمه، خاصة في بدلي البعض والاشتمال. حيث يقول: "الذي عليه الاعتماد من الاسمين أعني البدل والمبدل منه هو الاسم الثاني، وذكر الأول توطئة لبيان الثاني، يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بدل البعض وبدل الاشتمال، ألا ترى أنك لو قلت: ضربت زيدا، وسكت لظن المخاطب أن الضرب وقع بجملته ولم يختص عضوا منه..."([٥٠]).

وقد أشار الرضي إلى ذلك أيضا، وإن تغاير اللفظ، حيث يقول: "وقال المبرد: سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل، ليفيد ويتم؛ لأن الإعجاب في قولك: أعجبني زيد حسنه، وهو مسند إلى زيد، لا يكتفى به من جهة المعنى، لأنه لم يعجبك للحمه ودمه، بل لمعنى فيه"([٥١]).

فالرضي يذكر كلام المبرد في بدل الاشتمال مركزا على (الفائدة) و(التمام) و(الاكتفاء)، وكلها معان مقصود بها المخاطب في مثل هذه التراكيب.

٢١ ــ الموصولات (في جملة الصلة) :

يجعل ابن يعيش شرطين في جملة الصلة، وهي أن تكون معلومة عند المخاطب، موضحا أن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، يقول: "وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب، لأن الغرض بها تعريف المذكور

---

[٤٩] ــ شرح الرضي٢/٣٨٤.

[٥٠] ــ شرح المفصل٣/٦٦.

[٥١] ــ شرح الرضي٢/٣٨٥. وانظر: شرح التصريح٢/١٥٧.

بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك. والصلة تخالف الخبر، لأن الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب؛ لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئا من أحوال من يعرفه، فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا له شيئا، فلذلك لا تقول: جاءني الذي قام، إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأن (جاء) خبر و(قام) صلة..."([٥٢]).

وكلام ابن يعيش هذا يحرر لنا اعتباره للمخاطب وتعويله عليه بصورة أكثر عمقا هنا؛ إذ لم يكتف في جملة الصلة أن تكون "معلومة للمخاطب"، بل راح يقارن جملة الصلة بجملة الحال، معتبرا المخاطب أيضا؛ إذ الخبر ينبغي أن يكون"مجهولا عند المخاطب"، كل ذلك في ضوء تحقق الغرض المنوط بكل منهما (إفادة المخاطب).

وقد لمح الشلوبين هذا المعنى في كل من الصلة والخبر، والمعنى المتضمن في كل منهما، والغرض المنوط بكل منهما أيضا، وعلاقة ذلك كله بالمخاطب، حيث يقول: "...فإن الصلة مع الموصول لا بد لها أن تكون معلومة للسامع، حاصلة عنده، وتكون الإحالة إذ ذاك على أمر معلوم معهود، وقبل أن تكون صلة إنما كانت خبرا، فحقه أن يكون مجهولا عند السامع، لا معلوما عنده، ففائدة الموصول في الصلة إذن فائدة الألف واللام فيما يدخل عليه من العهد"([٥٣]).

ويذهب الرضي مذهب ابن يعيش في ذلك وإن لم يجعله شرطا، حيث يقول :

"الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، فالحكم الذي تضمنته الصلة، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذي دوخ البلاد، إلا لمن يعلم أن شخصا دوخها"([٥٤]).

---

[٥٢] ـ شرح المفصل٣/١٥٤.

[٥٣] ـ شرح المقدمة الجزولية١/٢٠٩.

[٥٤] ـ شرح الرضي٣/٩.

٢٢ ــ المعرفة والنكرة (في بيان المعرفة):

في شرح ابن يعيش للمعرفة والمراد بها يعلق ذلك بمعرفة المخاطب وليس المتكلم، إذ يقول: "والمراد بالمعرفة ما خص واحدا من الجنس لا يتناول غيره، وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم؛ إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا، كقول القائل لمن يخاطبه: في داري رجل، ولي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان"([٥٥]).

أمر التعريف ــ إذن ــ يتعلق بالمخاطب وحده لا المتكلم؛ لأن الشيئ قد يكون معروفا بالنسبة للمتكلم لكنه غير معروف بالنسبة للمخاطب، فلا يكون معرفة، فالتعريف إنما هو بالنسبة للمخاطب لا المتكلم. يقول الأعلم الشنتمري:

"اعلم أن التعريف متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا، كقولك للمخاطب: في داري رجل، ولي بستان، فتعرف الرجل بعينه والبستان وهو لا يعرفهما"([٥٦]).

٢٣ ــ المعارف (في تقسيم أسماء المعرفة):

يعول ابن يعيش في بيانه لمعنى التعريف في اسم الإشارة على معرفة المخاطب، وكذلك الحال في المعرف بـ(أل) حيث يكون العهد فيه بينك وبين المخاطب ، حيث يقول: "... ومعنى التعريف فيه ــ أي اسم الإشارة ــ أن يختص واحدا ليعرفه بالقلب،... وأما الداخل عليه الألف واللام فنحو الرجل والغلام، إذا أردت واحدا بعينه معهودا بينك وبين المخاطب، كقول القائل: لقيت رجلا، فيقول المخاطب: وما فعل الرجل؟ أي المعهود بيني وبينك في الذكر،... فلابد في تعريف العهد من ثلاثة المذكور والمتكلم والمخاطب"([٥٧]).

---

[٥٥] ــ شرح المفصل٥/٨٥.

[٥٦] ــ النكت١/٤٤٢.

[٥٧] ــ شرح المفصل ٥/٨٦.

وقد لمح سيبويه هذا المعنى ونظر إليه في قوله: "وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيئ بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت: مررت برجل، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكر رجلا قد عرفه، فتقول الرجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهم الذي عهده ما تذكر من أمره" .([٥٨])

وهو ما ذهب إليه الشلوبين أيضا في كلامه على المعرف بالألف واللام في قوله: "مثاله : لقيت الرجل، إذا أردت به من تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عهد. وكذلك تقول في لقيت الرجل الذي بينك وبين مخاطبك فيه عهد: لقيته، مكان قولك: لقيت الرجل، وذلك صحيح لأنه علم على من يعود"([٥٩]).

وإذن فالتعويل على المخاطب جلي هنا في هذه الأضرب من المعارف، حيث يدور التركيز فيها على معرفته وعلى العهد الذي بينك وبينه .

٢٤ ــ المعارف (في ترتيبها):

في ترتيب ابن يعيش للمعارف من حيث درجة التعريف، وبيان رأي النحاة في ذلك يضعف ابن يعيش الرأي القائل بأن أعرف المعارف اسم الإشارة، رادا على من احتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين وغيره يتعرف بشيئ واحد، بأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، حيث يقول:

"وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام، وهو رأي ابن السراج، واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لا غير، وهو ضعيف؛ لأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون

---

[٥٨] ــ الكتاب ٥/٢.

[٥٩] ــ شرح المقدمة الجزولية ٦٥٥/٢، وانظر شرح الرضي ٢٤٠/٣.

المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم "([٦٠]).

وكلام ابن يعيش هذا يؤكد ما سبق الإشارة إليه من اعتبار المخاطب والاعتداد به، إذ ينص على ذلك صراحة وينفيه عن غيره (المتكلم)، وفي ضوء هذا الاعتبار يضعف رأي ابن السراج ومن معه لأنه يعود إلى معرفة المتكلم لا المخاطب.

٢٥ ــ اسم التفضيل (في المراد من التفضيل) :

يعول ابن يعيش على معرفة المخاطب في بيانه للمراد من التفضيل وشرحه إياه، حيث يقول: "هذا الضرب من الصفات موضوع للتفضيل، وأصله أن يكون موصولا بـ(من) و(من) فيه لابتداء الغاية، فإذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فالمراد أن فضله ابتدأ راقيا من فضل عمرو، وكل من كان مقدار كفضل عمرو فكأنك قلت علا فضله على هذا المقدار، فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء،... فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل، لم يكن بد من ظاهره أو مضمره لإفادة المعنى المذكور"([٦١]).

وإذن فالمعنى المنوط في هذا الباب وثيق الصلة باعتبار المخاطب، إذ يدور معنى التفضيل في تراكيبه المختلفة في إطار علم المخاطب.

---

[٦٠] ــ شرح المفصل ٨٧/٥.

[٦١] ــ شرح المفصل ٩٥/٦.

المبحث الثاني

في الأفعال

٢٦ ــ أفعال القلوب (في إجراء القول مجرى الظن):

في إجراء القول مجرى الظن يذكر ابن يعيش أن من النحاة من يشترط في ذلك الاستفهام وأن يكون القول فعلا للمخاطب، مفسرا ذلك بأن الإنسان إنما يسأل عن ظن نفسه لا عن ظن غيره، حيث يقول: " فمنهم من يعمله عمل الظن مطلقا نحو: قال زيد عمرا منطلقا، ويقول زيد عمرا منطلقا، من غير اشتراط شيئ كما أن الظن كذلك وهي لغة بني سليم، ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهام، وأن يكون القول فعلا للمخاطب،... وأما اشتراط الخطاب فلأن الإنسان لا يسأل عن ظن غيره، إنما يسأل عن ظن نفسه"([٦٢]).

وهذا ما ذهب إليه السيرافي رابطا إياه بالمعنى في قوله:

"ومن العرب من يعمل القول إعمال الظن على كل حال،... وفيهم من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة،... وإنما يفعل ذلك في المخاطب إذا استفهم عن ظنه،لأن أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه:(أتقول كذا وكذا في كذا،أو ما تقول في كذا)،.. وكثر هذا المعنى فأجروه مجرى الظن"([٦٣]).

ففي شرح السيرافي لهذه المسألة يتبدى اشتراط أن يكون القول فعلا للمخاطب، وفيه اعتبار له ونظر إليه في ضوء المعنى المنوط به التركيب. وهو ما ذهب إليه الشيخ خالد الأزهري أيضا شارحا الشروط السابقة للإعمال حيث قال: "ويشترط في المضارع إسناده للمخاطب؛ لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمته عن ظن نفسه، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب"([٦٤]).

---

[٦٢] ــ شرح المفصل ٧٩/٧.

[٦٣] ــ شرح كتاب سيبويه ٢٤٠/٣،٢٤١. وانظر : النكت ٢٥٤/١.

[٦٤] ــ شرح التصريح ٢٦٢/١.

وقد علق الشيخ يس في"حاشيته" على قول الشيخ خالد (لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب) بقوله: "... وكان الظاهر أن يقول لأن الإعمال إنما يكون مع الاستفهام ، والاستفهام طلب الفهم من المخاطب ، وإنما يستفهم عن فعله ، لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع"([٦٥]).

ومهما يكن من أمر، فإنه لا يخفى اعتبار المخاطب وأثره في تحقق معنى الإجراء في هذه المسألة.

٢٧ ــ الأفعال المتعدية إلى مفعولين (في حذف المفعولين):

يعول ابن يعيش كثيرا على المخاطب ومدى حصول الفائدة له في مسألة حذف أحد مفعولي الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو حذفهما معا أو عدم حذف أي منهما، وذلك في ضوء المعنى المتحقق في التراكيب والفائدة المتحصلة للمخاطب منها، حيث يقول: "الأفعال المتعدية على مفعولين على ضربين: ضرب لا يكون الفعل فيها من أفعال الشك واليقين ولا تدخل على مبتدأ وخبر، نحو أعطيت وكسوت، تقول: كسوت زيدا ثوبا، وأعطيته درهما، فالمفعول الأول مغاير للمفعول الثاني من طريق المعنى،... وإذا كان ذلك كذلك جاز في هذه المسألة ثلاثة أوجه، منها الاكتفاء فالفاعل مع الفعل، فتقول أعطيت وكسوت، لأن الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها، ويحصل بها فائدة للمخاطب،... ولك أن تقتصر على أحد المفعولين ويكون توسطا في البيان والفائدة، فتقول أعطيت درهما، فأفدت المخاطب جنس ما أعطيت من غير تعيين من أعطيت. وأما الضرب الآخر فإنه يتعدى إلى مفعولين، وهو من أفعال الشك واليقين وتدخل على المبتدأ والخبر، نحو ظننت زيدا قائما وحسبت بكرا منطلقا، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، ولا بد لكل واحد منهما من صاحبه، لأن بمجموعهما تتم الفائدة للمخاطب ..."([٦٦]).

---

[٦٥] ــ حاشية يس ٢٦٢/١.

[٦٦] ــ شرح المفصل٨٣،٨٢/٧.

فهذه الأوجه المختلفة الجائزة في هذه المسألة إنما تتم في ضوء اعتبار المخاطب ومدى تحقق الفائدة له، وإن تنوعت هذه الفائدة كما وكيفا. وقد وضح ذلك أبو علي الفارسي في " التعليقة " معلقا على الضرب الثاني في قوله:"... ومعنى هذا الكلام أنك تعلم المخبر خبر المفعول الأول، وما تسنده إليه من المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى،... أي: ليعرف المخاطب خبر المسند إليه والمحدث عنه، ويفيده إياه "([٦٧]).

٢٨ ــ الأفعال الناقصة (التعيين في اسم كان وخبرها):

في الأفعال الناقصة يعول ابن يعيش في باب (كان وأخواتها) على إفادة المخاطب في مسألة التعريف في اسم (كان) وخبرها، فلو نكرت الاسم والخبر لم تفد المخاطب شيئا، حيث يقول: " إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة، لأن المعنى على ذلك، لأنه بمنزلة الابتداء والخبر،... ولو قلت: كان رجل قائما أو كان إنسان قائما، لم تفد المخاطب شيئا؛ لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان أو قد يكون ..."([٦٨]).

ما يجري على المبتدأ والخبر من تعريف وتنكير ــ إذن ــ يجري هنا على اسم كان وخبرها، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، والمحك هنا إفادة المخاطب، ولذلك يتجه التعيين في الاسم والخبر هنا إلى تحقيق هذا المعنى المنوط به التركيب، ولذلك لا يسوغ كونهما نكرتين. وتجعل المعرفة للاسم والنكرة للخبر إذا اجتمعا. يقول سيبويه: "اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيئ واحد "([٦٩]).

---

[٦٧] ــ التعليقة على كتاب سيبويه١/٦٨،٦٩. وانظر: شرح التصريح ١/٢٦٠،٢٦١.

[٦٨] ــ شرح المفصل٧/٩١.

[٦٩] ــ الكتاب ١/٤٧.

ويفسر السيرافي في شرحه عدم الاستقامة في الابتداء بالنكرة هنا بقوله:

"إن ابتداءك بالنكرة لتحدث عنها غير مستقيم؛ لأن المخاطب ليس ينزل منزلتك في معرفتها. وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به، فإذا قال كان زيد عالما، فقد كان المخاطب عالما بزيد من قبل، وقد عرف علمه الآن؛ لإخبار المتكلم إياه، فقد ساواه في الأمرين جميعا. وإذا قال: كان عالم زيدا، فعالم منكور لا يعرفه المخاطب، ولم يجعله خبرا فيفيده، والأسماء لا تستفاد، فمعرفة المخاطب بعالم غير واقعة، فلم يساو المخاطب المتكلم إذن، لأن المنكور في الإخبار مالا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه"([٧٠]).

وإذن يتأكد أن مدار الكلام في هذه المسألة على المخاطب وعلمه وإفادته، فإذا تحقق ذلك له ساغ التركيب وإلا فلا.

---

[٧٠] ــ شرح كتاب سيبويه٢/٣٧٣. وانظر: النكت١/١٨٥.

المبحث الثالث

في الحروف والمشترك

٢٩ ــ في حروف العطف (حتى):

يعول ابن على المخاطب ومدى معرفته من يعني المتكلم، وذلك في إيراده مذهب سيبويه في أنهم استغنوا عن الإضمار في (حتى) وفي (إلى)، حيث يقول:

"ولا تدخل ــ أي حتى ــ على مضمر، ولا تقول: حتاه، ولاحتاك، قال سيبويه استغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: دعه حتى ذاك، وبالإضمار في إلى كقولهم: دعه إليه، لأن المعنى واحد، يريد إلى ذلك فذلك اسم مبهم، وإنما يذكر مثل ذلك إذا ظن المتكلم أن المخاطب قد عرف من يعنى، كما يكون المضمر كذلك"(٧١).

على مذهب سيبويه ــ إذن ــ استغني عن الإضمار في (حتى) ومثلها (إلى) اعتمادا على معرفة المخاطب من يعني، وهو ما يحدث حال الإضمار، وذلك في ضوء المعنى المتحقق في التركيب ؛ فالمعنى واحد.

٣٠ ــ في حروف العطف (لا ، بل ، لكن):

في تفسير ابن يعيش استعمال (لكن) عاطفة ، وبيان معناها هنا يعول على المخاطب ومدى اعتقاده دخول (ما) بعد (لكن) في الخبر الذي قبلها، وعليه يخرج الشك من قلب المخاطب، يقول ابن يعيش: "... وأما لكن فحرف عطف أيضا، ومعناه الاستدراك، وإنما تعطف عندهم بعد النفي كقولك: ما جاء زيد لكن عمرو، فتوجب بها بعد النفي،... ولو قلت : تكلم زيد لكن عمرو سكت، جاز لمخالفة الثاني الأول في المعنى ، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات؛ وذلك أن لكن إنما تستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول (ما) بعد لكن في الخبر الذي قبلها، إما لكونه تبعا له، وإما لمخالطة موجب ذلك، فتقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، فتخرج الشك من قلب المخاطب إذا جاز أن يعتقد أن عمرا لم يأت مع ذلك"(٧٢).

---

٧١ ــ شرح المفصل ١٦/٨.

٧٢ ــ شرح المفصل ١٠٦/٨.

بعض الحروف ــ إذن ــ في استعمالها عاطفة تحتاج إلى مواصفات معينة في تراكيبها لكي تؤدي هذا الغرض، ويكون للمخاطب اعتباره في ذلك في ضوء المعنى المتضمن فيها كإخراج الشك من قلبه إذا ظن دخول النفي على معنى ما بعدها مثلا .

٣١ ــ في اللامات (لام التعريف):

في بيان ابن يعيش لام التعريف يعول على معرفة المخاطب ذلك الشئ بعينه الذي يعرفه المتكلم، حيث يقول: "فمن ذلك لام التعريف، والمراد القصد إلى شئ بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم، فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، وذلك قولك: الغلام والجارية، إذا أردت غلاما بعينه وجارية بعينها" (٧٣).

وإذن فمعرفة المخاطب ضرورية وهي مناط التعريف هنا، ولا تكفي معرفة المتكلم، حيث يكون بينه وبين المخاطب عهد فيما دخلته الألف واللام هنا، يقول الزجاجي: "واعلم أن هذه الألف واللام التي للتعريف قد تدخل في الكلام على ضروب: فمنها أن تعرف الاسم على معنى العهد، كقولك: جاءني الرجل، فإنما تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد برجل تشير إليه، ... وإنما صار معرفة لإشارتك بهذه الألف واللام إلى العهد الذي بينك وبين مخاطبك فيما دخلت عليه هذه الألف واللام" (٧٤).

٣٢ــ من أصناف المشترك (القسم والغرض منه) :

يعتبر ابن يعيش المخاطب خاصة في إزالة الشك عنه، وذلك في بيانه الغرض من القسم ، حيث يقول: "اعلم أن الغرض من القسم توكيد ما يقسم عليه من نفي أو اثبات كقولك: والله لأقومن، ووالله لا أقومن، إنما أكدت خبرك لتزيل الشك عن المخاطب" (٧٥).

---

٧٣ ــ شرح المفصل ١٧/٩ .

٧٤ ــ كتاب اللامات /٤٣. وانظر :شرح السيرافي ٣٥/٢ ، النكت ٤٤٢/١.

٧٥ ــ شرح المفصل ٩٠/٩ .

ثمة علاقة ــ إذن ــ بين الغرض المنوط به القسم واعتبار المخاطب هنا؛ فالغرض من القسم توكيد المقسوم عليه نفيا أو إثباتا، وذلك لإزالة الشك الذي قد يدخل المخاطب.

٣٣ــ في القسم (الحذف في أسلوب القسم):

يعتبر ابن يعيش المخاطب وعلمه ــ مع كثرة الاستعمال ــ في مسألة الحذف في أسلوب القسم، سواء في فعل القسم أم في المقسم به. حيث يقول:

"اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه،... ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة،... فمن ذلك أنهم قد حذفوا فعل القسم كثيرا للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: بالله لأقومن، والمراد أحلف بالله،... وربما حذفوا المقسم به، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد" (٧٦).

يبدو اعتبار المخاطب ــ إذن ــ في الحذف في تركيب القسم، خاصة المقسم به حيث أجازوا حذفه لمعرفة المخاطب وعلمه بالمراد، وإن كان هذا الاعتبار يدخل معه كثرة الاستعمال. يقول المبرد: "اعلم أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به؛ لأن الحلف مضمر مطرح لعلم السامع به، كما كان قولك: يا عبد الله، محذوفا منه الفعل ... وكذلك كل مستغنى عنه فإن شئت أظهرت الفعل،... فإذا دخلت النون علم أن الفعل لا يكون في الحال البتة. فلذلك لزمت اللام، لأنك قد تذكر الأفعال، ولا تذكر المقسم به، فتقول: لأنطلقن، فيعلم أن هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال" (٧٧).

وهكذا يبدو اعتبار المخاطب وأثره في علاقة التركيب بالمعنى عند ابن يعيش؛ في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف وفي المشترك.

---

٧٦ ــ شرح المفصل ٩٤/٩.

٧٧ ــ المقتضب ٣١٨/٢، ٣٣٤.

الخـــاتمـــة

وضح في هذا البحث "اعتبار المخاطب"، كما تجلى أثره في علاقة التركيـــب بـــالمعنى، على نحو ما بدا في شرح ابن يعيش. وفي ضوء ذلك أمكن استخلاص الآتي:

ـــ يعتبر ابن يعيش المخاطب في شرحه، ويحله محلا حسنا، ويعول عليه فـــي تفـــسيره كثيرا من التراكيب.

ـــ يعد ابن يعيش من أكثر النحاة اعتدادا بالمخاطب؛ إذ بلغت مواضعه صريحة عنـــده نحو ثلاثة وثلاثين موضعا.

ـــ حظيت الأسماء بنصيب وافر من هذه المواضع بلغ خمسة وعشرين موضعا، ونالت الأفعال ثلاثة مواضع، والحروف مثلها، وكان للمشترك موضعان فحسب.

ـــ بدا ارتباط المخاطب بالمعنى المنوط به التركيب، ويتحقق الفائدة للمخاطب معا.

ـــ في بعض التراكيب يبدو اعتبار المخاطب، وفي بعضها الآخر تبدو معه اعتبـــارات أخر، كالسعة وكثرة الاستعمال.

ـــ يتحقق اعتبار المخاطب وأثره في علاقة التركيب المعنى في صور مختلفة، منها:

ـــ الإسناد إلى بعض العناصر اللغوية، وإسنادها، وعدمه في ضوء إفادة المخاطب.

ـــ وقوع بعض العناصر اللغوية في بعض الأبـــواب النحويـــة، وارتبـــاط ذلـــك بعلـــم المخاطب ومعرفته وتحقق الفائدة له وليس للمتكلم.

ـــ الأغراض المنوطة ببعض الأبواب النحوية وصلة ذلك بالمخاطب، كإزالـــة ظنـــه أو تأمين غفلته أو إخراج الشك من قلبه أو تنبيهه.

ـــ الحذف في بعض عناصر التركيب وعلاقته بالاكتفاء بعلم المخاطب ومعرفته.

ثبت المراجع

أولا : القرآن الكريم.

ثانيا : المصادر النحوية:

ـ الأصول في النحو، ابن السراج. تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة (١٩٩٩م) مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ الأمالي الشجرية، الإمام هبة الله ابن الشجري، المكتبة الأزهرية بمصر.

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د/عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى (١٩٩٠م)، القاهرة.

ـ حاشية يس (بهامش شرح التصريح)، الشيخ يس العليمي، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

ـ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

ـ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق وضبط: د/أنس بديوي، الطبعة الأولى (٢٠٠٣م) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.

ـ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٠م).

ـ شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، درسه وحققه: د/ تركي بن سهل بن نزال العتيبي، الطبعة الثانية (١٩٩٤م) مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة (١٩٨٨م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ـ كتاب اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية (١٩٨٥م) دار الفكر دمشق.

ـ مغني اللبيب (عن كتب الأعاريب)، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٨٧م) المكتبة العصرية، بيروت.

ـ المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة (١٣٨٦هـ).

ـ النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي ـ الدلالي) د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى (٢٠٠٠م) دار الشروق، القاهرة.

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى (١٩٨٧م) الكويت.